

تاريخ القبول: 2018/05/29

تاريخ الإرسال: 2018/04/06

دراسة الأثر الكمي (QIS 7) لتوجيهات الملاءة 2 على شركات لدول
الاتحاد الأوروبي

(The quantitative Impact study (Qis 7) of solvency 2 on
companies in EU countries)

Chenafi Kafia

شنافي كفية

chenafikafia@yahoo.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01

Faculty of Economics, Commerce and Management

Setif 01 University

المخلص:

بهدف معرفة مدى تأثير توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي تمّ التطرق لـ: "دراسات الأثر الكمي (QIS 7)"، وتحليل النتائج المترتبة عليها. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن هذه التوجيهات تعمل على التنسيق الأفضل بين المخاطر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات الإفصاح المالي العام، وصولاً إلى تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال في الاقتصاد، بما يحقق استقرار أكبر في الأداء المالي لشركات التأمين الأوروبية

الكلمات المفتاحية: الملاءة؛ شركات التأمين؛ المخاطر؛ المؤمن لهم؛ أثر؛ الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

With a goal of determining the impact of solvency 2 directives on EU insurance companies, the "Quantitative impact studies (Qis 7)" and the analysis of their consequences has been addressed. One of the most important findings is that these guidance works towards better coordination between the risks and capital requirements and the public financial disclosure requirements, leading to a more efficient allocation of capital in the economy, to

achieving greater stability in the financial performance of European insurance companies.

Key Words: Solvency; Insurance Companies; Risks; Policyholders; Impact; European Union.

المقدمة:

نُشرت توجيهات الملاعة 2 من قبل لجنة الخدمات بعد مشاورات واجتماعات مع اللجنة الأوروبية للتأمين والمعاشات المهنية في جويلية 2004. بالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة بالعمل على إجراء دراسات تتعلق بالجوانب المختلفة لنظام الملاعة الجديدة. هذه الدراسات تسمى بـ: "دراسات الأثر الكمي (QIS⁽¹⁾)"، أين أُجريت أول دراسة لأثر الكمي (QIS1) عام 2005. تمّ لحد الآن إجراء سبعة دراسات للأثر الكمي تحت إشراف لجنة (CEIOPS) بناء على طلب من المفوضية الأوروبية، تشمل هذه الدراسات عينة كبيرة من شركات التأمين لمختلف دول الاتحاد الأوروبي. سنتطرق إلى آخر هذه الدراسات " الدراسة السابعة للأثر الكمي (QIS 7) " ومختلف نتائجها في هذه الدراسة بالوصف والتحليل، وهذا بهدف التعرف على الآثار المنتظرة لتوجيهات الملاعة 2، من خلال دراسة ما تم قياسه كأثار كمية لتطبيق هذه التوجيهات على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي ككل.

مما سبق تبرز إشكالية موضوعنا والتي يمكن أن نطرحها في التساؤل المحوري

التالي:

كيف تؤثر ركائز توجيهات الملاعة 2 على شركات تأمين دول الاتحاد الأوروبي ؟

هذا التساؤل بدوره قادنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي آثار تطبيق توجيهات الملاعة 2 على الأداء المالي لشركات تأمين دول الاتحاد الأوروبي؟

- ماهي القواعد والتطبيقات التي تستند إليها لتحقيق ذلك؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

1. تعمل توجيهات الملاءة 2 على تقديم صورة أكثر دقة حول التزامات شركات التأمين مما يحقق استقراراً أكبر للأداء المالي لها ويعزز القوة المالية والمرونة والتكامل لصناعة التأمين الأوروبية مما يسهم بدوره في حماية حملة وثائق التأمين.
 2. تُعدّ النماذج الداخلية أداة من أدوات إدارة المخاطر في الشركة، ووسيلة من الوسائل الهامة التي تستخدمها الشركة لحساب متطلبات الملاءة للشركة.
- هيكل البحث:** للإجابة على تساؤلات بحثنا نتناول بالدراسة المحاور التالية:
- نطاق دراسة الأثر الكمي (7 QIS) وحدودها (الطريقة والإجراءات).
 - أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.
- الدراسات السابقة:**

1. European Central Bank, Potential impact of solvency II on financial stability, Educational and non-commercial purposes, Ed: ECB publications, Frankfurt, Germany, 2007.

تناولت هذه الدراسة مختلف الآثار المحتملة لتوجيهات الملاءة 2 على التوازن المالي لشركات التأمين، وخلص الباحث إلى أنّ تطبيق توجيهات الملاءة 2 من شأنه أن يعزز حماية حملة وثائق التأمين من خلال تحقيق التوازن المالي ومرونة صناعة التأمين الأوروبية. تمّ في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأثر المتعلق بالجانب المالي وأهمّلت الجوانب الأخرى لشركات التأمين والمتعلق بالجانب النوعي، كأثر هذه التوجيهات على حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية، وهو الأمر الذي تمّ تناوله بالتفصيل في دراستنا هذه.

2. Anthony DERIEN, Solvabilité 2: Une réelle avancée?, Thèse de doctorat, Université Claude Bernard, Lyon 1, France, 2010.

أكد الباحث في هذه الدراسة على أهمية توجيهات الملاءة 2 في تحسين إدارة المخاطر عن طريق أخذ المخاطر التي تواجه شركات التأمين في وحدات مختلفة، وكذا الطرق المستخدمة لحساب متطلبات رأس المال والمتمثل في رأس مال الملاءة المطلوب (SCR) باستخدام النموذج العام والنماذج الداخلية، وخلص الباحث إلى انطواء هذه الطرق على مجموعة من السلبيات والنقائص المتعلقة بتطبيقها.

3. Jon Hocking et al, **Solvency 2: Quantitative and strategic impact- the tide is going out** - Morgan Stanley and Oliver Wyman Groupe Report, UK.

تمّ في هذه الدراسة استخدام نموذج خاص لمعرفة الآثار المختلفة للملاءة 2 عن طريق تطبيقه على عينة من شركات تأمين، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هو الزيادة في متطلبات رأس المال بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، تمّ التركيز في هذه الدراسة على الجانب الكمي للآثار المتعلقة بتوجيهات الملاءة 2 وأهملت الجوانب الأخرى للملاءة المالية لشركات التأمين.

1- نطاق دراسة الأثر الكمي (QIS 7) وحدودها (الطريقة والإجراءات).

اعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من المعايير المحددة واختبارها في تركيبات مختلفة، عن طريق استخدام سلسلة مكوّنة من 13 من السيناريوهات المحتملة ذات الطابع الكمي والنوعي.

أولاً: معايير الدراسة:

تتمثل معايير الدراسة فيما يلي:

أ- المعيار الأول (CCP⁽²⁾)

يعرف بمعدل الفائدة الخالي من المخاطر، يستخدم هذا المعيار من قبل الهيئات الرقابية في حالة التقلبات التي يمكن أن تنشأ في السوق المالية، فعندما تنخفض قيمة الأصول تقوم شركات التأمين بالتحويل من الأصول ذات المخاطر العالية كالأسهم إلى الأصول الأقل مخاطرة كالدين الحكومي، وهذا قد يُسبب مزيداً من الانخفاض في قيم الأصول، وبالتالي حدوث نزول في الأسواق المالية، لذلك يرافق هذا الانخفاض في قيمة الأصول انخفاض في قيمة الخصوم، كما أنّ هذا المعيار أثبت فعاليته من الناحية التقنية للحد من تأثير التقلبات قصيرة الأجل على الأموال الخاصة لشركات التأمين.

خلال الدراسة سيتم اختبار ثلاثة مستويات ثابتة من السيناريوهات المستخدمة لهذا المعيار: (50 نقطة أساس، ⁽³⁾100 نقطة أساس، و250 نقطة أساس)، كما تمّ استحداث وحدة فرعية للخطر متعلقة بـ: (CCP) إلى النموذج العام. تمّ الاستعانة بمعدل

الفائدة الخالي من المخاطر بغرض معرفة التغيرات بين مختلف العملات، وكذا تم الاعتماد على معدل العائد الآجل $(UFR^{(4)})^*$.

ب- المعيار الثاني (Extrapolation):

يتم استخدامه من أجل استكمال الملاحظات حول السوق عندما تكون المعلومات غير موثوقة أو غير متوفرة، وعندما تمتاز أسواق السندات بعدم السيولة على المدى طويل الأجل.

ج- المعيار الثالث $(CMA^{(5)})$:

يعتمد هذا المعيار على الأدوات التي تعكس بشكل أفضل المخاطر التي تواجه شركات التأمين، مما يمكنها من تجنب التعرض لمخاطر الطرف المقابل ومخاطر السوق من خلال تقييم حركة السوق التي قد تؤثر على قيمة الأصول والخصوم.

د- المعيار الرابع $(EMA^{(6)})$:

يتعلق هذا المعيار بتقييم مختلف المتطلبات التقنية على المدى طويل الأجل.

هـ- المعيار الخامس $(TM^{(7)})$:

يتعلق هذا المعيار بالتدابير التي يتم من خلالها توفير الانتقال السلس من توجيهات الملاءة 1 نحو تطبيق توجيهات الملاءة 2.

و- المعيار السادس (اختبار الإجراءات والتدابير مجتمعة):

يقوم هذا المعيار على اختبار جميع المعايير السابقة مجتمعة.

ثانيا: أسس ومتطلبات الدراسة:

تتمثل الأسس والمبادئ التي تستند إليها الدراسة فيما يلي:

- التاريخ المرجعي للدراسة هو سنة 2011.

- الصيغ المستخدمة لحساب $(SCR^{(8)})$ تتمثل في: النموذج العام (Standard

Formula)، والنماذج الداخلية (Internal Models).

- تتعلق المعلومات حول عينة الدراسة من شركات التأمين حول: المخصصات التقنية، المعلومات المفصلة حول الأصول، الأموال الخاصة، رأس مال الملاءة المطلوب

(SCR)، الحد الأدنى من رأس المال (MCR⁽⁹⁾)، التدفقات النقدية، المعلومات المتعلقة بتوجيهات الملاءة 1 كالميزانية العامة ومتطلبات رأس المال.

رابعاً: عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من 427 شركة، عن كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تكون العينة، وأن تكون العينة ممثلة بشركات التأمين التي تتأثر بالتدابير طويلة الأجل المقترحة، أما فيما يتعلق بشركات التأمين على الأشخاص، تشتمل العينة على ما لا يقل عن 50 % من الشركات الناشطة في السوق لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار، تشتمل العينة على ما لا يقل عن 20 % من الشركات الناشطة في السوق لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، كما هو موضح في الجدول رقم (01).

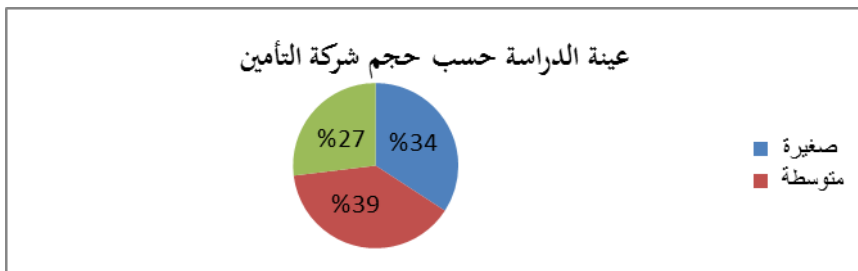
جدول رقم (01): عينة الدراسة حسب نوع شركة التأمين.

نوع شركة التأمين	العدد
شركة تأمين على الأشخاص	211
شركة تأمين مختلطة	65
شركة تأمين على الأضرار	142
شركة إعادة تأمين	9

Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority Long-Term Guarantees (EIOPA), **Technical Findings on the Assessment**, Germany, 14 June 2013, p:

كما يمكن أن نوضح تقسيم العينة حسب حجم شركة التأمين من خلال الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): عينة الدراسة حسب حجم شركة التأمين.



المصدر: حسب معطيات الجدول رقم (03) باستخدام برنامج (Excel). بالإعتماد على المرجع:

European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 29.

2- أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.

لقياس أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي تم الاعتماد في الدراسة على ستة معايير مختلفة لاختبار السيناريوهات المحتملة (10)

2.2- أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الأول (CCP):

تم استخدام هذا المعيار بغرض معرفة تأثير القيم الفعلية له، فقد أثبتت فعاليته من الناحية التقنية واعتبر كمؤشر أساسي في توجيهات الملاءة 2. (11)

1.2.2- إجراءات العمل وفق المعيار الأول:

يمثل (CCP) الفارق بين العائد الذي يمكن الحصول عليه من الأصول المدرجة في محفظة شركات التأمين والمعدل الخالي من المخاطر، ومن خلال الدراسة تم إضافة معيار (CCP) إلى هيكل العائد الخالي من المخاطر، يستخدم هذا المعيار من قبل الهيئات الرقابية في حالة التقلبات الدورية الاستثنائية للسوق المالية في منطقة اليورو مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخصوصية للمحفظة الاستثمارية لكل دولة.

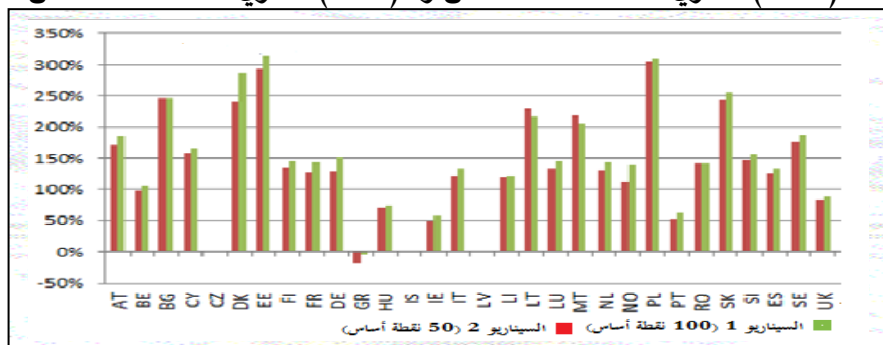
2.2.2- وضعية ملاءة شركات التأمين:

جميع التحليلات المتعلقة بهذا المحور تستند على " السيناريو القاعدي "، فترة التغطية تقارب 10 سنوات.

• نسب الملاءة:

معظم الدول الأعضاء حققت مستويات إيجابية من (SCR)، ومع ذلك نلاحظ أنه تم تحقيق مستويات سلبية عند معدلات أعلى لـ (CCP)، كما حدث في ألمانيا، كما هو موضح في الشكلين (02، 03).

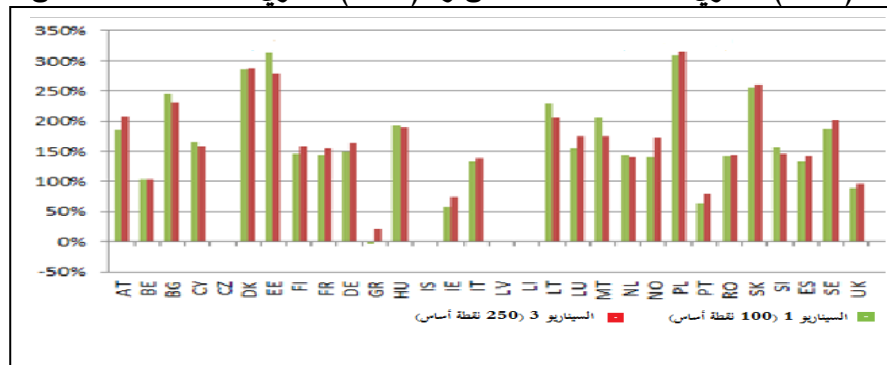
الشكل رقم (02): نسب (SCR) لكل دولة عضو بالمقارنة مع المستويات الافتراضية لـ (CCP) مساوي لـ: 100 نقطة أساس ولـ (CCP) مساوي لـ: 50 نقطة أساس.



Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 45.

الشكل رقم (03) يبين نسب (SCR) لكل دولة عضو بالمقارنة مع المستويات الافتراضية لـ (CCP) مساوي لـ: 100 نقطة أساس ولـ (CCP) مساوي لـ: 250 نقطة أساس.

الشكل رقم (03): نسب (SCR) لكل دولة عضو بالمقارنة مع المستويات الافتراضية لـ (CCP) مساوي لـ: 100 نقطة أساس ولـ (CCP) مساوي لـ: 250 نقطة أساس.



Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 45.

3.2.2- حماية المؤمن لهم:

من خلال تطبيق المعيار الأول (CCP)، تبين أنّ ميزانية شركات التأمين حسب توجيهات الملاءة 2 كانت أقلّ ثقلًا وأكثر توازنًا، وهو الأمر الذي يعود بالفائدة على المؤمن لهم من خلال ضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم. إلاّ أنّه قد ظهرت هناك مخاوف تتعلق بوجود آثار سلبية ناتجة عن تحقيق مستويات منخفضة من المخصصات التقنية، وهو الأمر الذي سيؤثر بدوره على درجة نوعية التغطية المقدمة للمؤمن لهم. حسب (EIOPA) هذا الأمر يتوقف على نوعية التدابير المتخذة وكذا الفترات المتعلقة بالأزمات وفي حالة إفسار محتمل قد تواجهه شركات التأمين.

4.2.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

من خلال تطبيق التدابير المتعلقة بالمعيار الأول تبين أنّ تطبيق هذه التوجيهات يعود بالإيجاب على شركات التأمين في حالة الأزمات القصيرة المدى باعتبار أنها تنطوي على الآليات اللازمة والتي يمكن تطبيقها على منطقة الاتحاد الأوروبي بالكامل، وبالتالي هذه الطبيعة الشمولية لهذه التدابير داخل منطقة اليورو تسمح بإمكانية المقارنة بشكل كامل بين وضعيات الملاءة عبر السوق بأكمله. يمكن أن تكون التدابير المتضمنة ضمن توجيهات الملاءة 2 كأدوات فعالة للإشراف والرقابة على شركات التأمين.

5.2.2- إدارة المخاطر:

من خلال تطبيق المعيار الأول من الدراسة تبين أنّ بعض التوجيهات لن يكون لها تأثير على إدارة المخاطر نتيجة للتحفيز على زيادة حيافة الأصول مثل السندات الحكومية للدول الأعضاء بنسب أعلى أكثر من غيرها من الاستثمارات مثل العقارات والأسهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى تنويع أقل في المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين.

6.2.2- الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

من خلال الاعتماد على النهج القائم على المعدل الخالي من المخاطر تبين أنّ شركات التأمين تكون أقل ميلًا لبيع الأصول وبالتالي منع آثار العدوى في السوق، أي

تحقيق الاستقرار المالي وكذلك الحد من " التقلبات المصطنعة ". وهو من الأهداف الرئيسية لتوجيهات الملاءة 2. أما فيما يخص المخاطر النظامية أو ما تعرف بمخاطر عدم التماثل فقد تكون هذه التوجيهات كأداة لاستقرار المالي، من خلال التأثير على الرغبة في المخاطرة، وهو الأمر الذي يُمكن شركات التأمين من تحقيق فوائض على نطاق واسع.

7.2.2- منتجات التأمين وأصحاب المصالح:

فيما يتعلق بأثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على أصحاب المصالح، من خلال المعيار الأول للدراسة يمكن حصر هذا الأثر على الجهات المشرفة على قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي، خاصة خلال الأزمات الحادة إذا ما تعلق الأمر بتداول السندات الحكومية. أما فيما يتعلق بأثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 على منتجات التأمين تبين أن عدم وجود تدابير كافية لمعالجة فترات التقلبات قصيرة الأجل سيكون له تأثير سلبي على عرض منتجات التأمين على المدى الطويل.

3.2- أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الثاني (Extrapolation):

سيتم من خلال هذا المعيار استخدام طريقة استقراء سميث ويليون وهي مقارنة جديدة في الاقتصاد الكلي.

1.3.2- إجراءات العمل وفق المعيار الثاني:

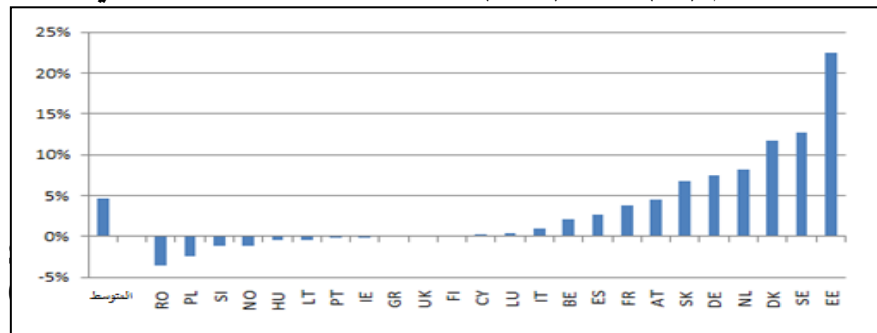
من أجل معرفة أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الثاني سيتم استخدام مقارنة جديدة في الاقتصاد الكلي، خاصة فيما يتعلق بالأثر على قيمة المخصصات التقنية. باعتبار أنه في بعض الحالات تكون التزامات شركات التأمين لمؤمن لهم طويلة الأجل كحالة المعاشات، ودفع الاستحقاقات قد يمتد على مدى العمر المتبقي، وبالتالي تشكل خطراً على الميزانية العمومية للشركة التأمين على المدى البعيد. وبالتالي على شركات التأمين معرفة القيمة الحالية للتدفقات التي تحدث في المستقبل. لدراسة الأثر الكمي عند حساب التقدير الأمثل يتم دراسة منحني العائد على أساس طريقة سميث ويليون.

تستند طريقة الاستقراء لسميث إلى معلومات رئيسية يتم ربطها بالمتغيرات الاقتصادية لاستقراء معدل العائد، وهي: معدل التضخم المتوقع، سعر الفائدة الحقيقي المتوقع (LLP) خلال 20 سنة، معدل (UFR) (12): 4.2%

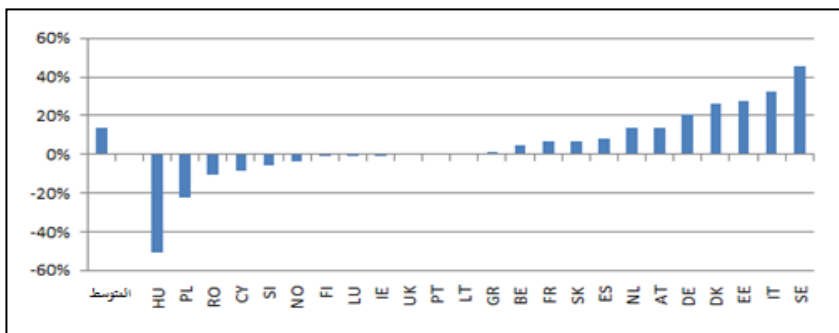
2.3.2- وضعية ملء شركات التأمين:

هناك تأثير كبير وملحوظ على نسب كل من (SCR) و (MCR) لشركات التأمين في الاتحاد الأوروبي، خاصة شركات التأمين على الأشخاص بالنظر لطبيعة الخصوم لهذه الشركات ذات الأجل الطويل. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين رقم (04) ورقم (05).

الشكل رقم (04): نسب (SCR) لشركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.



الشكل رقم (05): نسب (MCR) لشركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.



Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 64.

من خلال الشككين (04) و(05) يتبين الأثر الواضح على نسب كل من (SCR) و(MCR) لشركات التأمين للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الانتقال من فترة 40 سنة إلى فترة 10 سنوات.

في حالة فترة أطول تنتج عنها زيادة في نسب الملاءة كما هو الأمر بالنسبة إلى ألمانيا، إسبانيا وإيطاليا، وأعلى نسبة محققة كانت في السويد بنسبة تفوق 40 %، أما بالنسبة للبعض الآخر فتشهد انخفاضاً كما هو الأمر بالنسبة إلى المجر التي حققت أقل نسبة (- 50 %)، وكذلك بولونيا (- 25 %) ورومانيا (- 10 %).

من أجل الإحاطة أكبر بموضوع تأثير التوجيهات على وضعية الملاءة لشركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي سيتم الاعتماد على طريقة " المحافظ الافتراضية " التي قامت بإجرائها لجنة (EIOPA)، من خلال الاستناد على عمليات النمذجة أو المحاكاة (simulation) لتحديد أثر بعض الخيارات على عدد من أنماط التدفق النقدي الافتراضي، الأمر الذي يتيح إجراء تحليل لحساسية هذه الافتراضات (الجدول رقم (02)).

تم وضع ستة محافظ افتراضية صُممت لتمثيل التدفقات النقدية لشركات التأمين الأوروبية في المدى القصير، المتوسط، والطويل، وذلك من خلال شككين أو نمطين من التدفقات النقدية: التناقص، الارتفاع ومن ثمّ الانخفاض. تمّ اختبار تأثير ثلاثة حالات تُطبق من خلالها نوعين من معدلات الفائدة المختلفة على كل محفظة.

الجدول رقم (02): اختبار المحافظ الافتراضية.

	المدى القصير	المدى المتوسط	المدى الطويل
تناقص التدفق النقدي	أ(1) (8 سنوات)	أ(2) (11 سنة)	أ(3) (16 سنة)

تزايد ثم تناقص التدفق النقدي	ب(1) (8 سنوات)	ب(2) (13 سنة)	ب(3) (20 سنة)
---------------------------------	----------------	---------------	---------------

Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 65.

التأثير على نسبة الملاءة من خلال الميزانية العامة بسيط، فأي تغيير ولو بنسبة صغيرة نسبيا في المخصصات التقنية يؤدي إلى تأثير كبير على الأموال الخاصة ونسبة الملاءة.

إنَّ انخفاض التدفق النقدي وفقا لـ أ(1)، أ(2) و أ(3) يعني أنَّ تأثير اختيار البارامترات لا تزال صغيرة حتى من حيث نسبة الملاءة، كما أنَّ التأثير يظهر بشكل أكبر لما يبدأ التدفق النقدي بالزيادة ومن ثمَّ الانخفاض (حسب ب(1)، ب(2)، و ب(3))، وفي كلتا الحالتين يكون التأثير أكبر على المحافظ ذات الاستحقاق طويل الأجل. كما هو موضح من خلال الملحق رقم (01).

3.3.2- حماية المؤمن لهم:

من خلال تطبيق المعيار الثاني من الدراسة تبين أنَّ الانخفاض أو الزيادة في المخصصات التقنية يؤثر على حماية المؤمن لهم، وهذا ينطبق عندما يكون سعر الصرف عند (LLP) أقل من (UFR) وليس العكس، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبين أنَّه في حالة الفترات القصيرة تكون هناك القابلية أفضل للتنبؤ بتقييم المخصصات التقنية، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون في صالح المؤمن لهم. وفي حالة فترات أطول يمكن إعطاء نظرة أفضل على المدى الطويل فيما يتعلق بالاستثمار من خلال الابتعاد عن الاستثمارات ذات العوائد المنخفضة.

4.3.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

عند تطبيق المعيار الثاني من الدراسة، ظهرت هناك مخاوف ناتجة عن تجاهل بعض المعلومات المتعلقة بالسوق، أي عدم الاستخدام الأمثل لمعلومات السوق، والتي قد تؤدي إلى تعقيدات في العملية الرقابية خاصة بالنسبة للشركات التي تستخدم هذه

المعلومات في إدارة المخاطر، لأن وضع نظام (ORSA) من منطلق اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على دمج معلومات السوق، وقد تنشأ بعض المشاكل المتعلقة بمحتوى النماذج الداخلية وعدم اتساق مدخلات السوق مع الشروط التنظيمية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على التوازن الكلي للسوق الأوروبي.

5.3.2- إدارة المخاطر:

بالاستناد إلى المعيار الثاني من الدراسة أثرت مخاوف تتعلق بخطر سوء التقدير لأخطار التأمين والضمانات المتعلقة بها، وكذلك الاختلال المحتمل بين الافتراضات في بناء (ORSA) والشروط التنظيمية للركيزة الأولى المتعلقة بالمتطلبات الكمية وكذلك في بناء النماذج الداخلية واستخدامها.

6.3.2- الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

من خلال تطبيق المعيار الثاني من الدراسة، ظهرت هناك آثارا متعلقة بالوضع المالي لشركات التأمين من خلال احتمال عرض أوضاع جيدة ومتفائلة للوضع المالي قد يؤثر التدخل الرقابي من قبل الجهات المعنية، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على الاستقرار المالي، وبالتالي تواجه شركات التأمين خطر " التقلبات المصطنعة "، فعلى سبيل المثال إذا استمر العائد المنخفض لفترة طويلة والافتراضات التي يقوم عليها النظام الرقابي قد أثبتت أنها كانت مفرطة في التفاؤل قد يؤدي إلى المخاطر النظامية.

7.3.2- استثمار شركات التأمين:

من خلال تطبيق المعيار الثاني من الدراسة تبين أن معدل الفائدة الأكثر استقرارا على المدى الطويل قد يقلل من الطلب على السندات طويلة الأجل، أي ليس هناك حاجة للتحوط من التقلبات في نهاية الفترة طويلة المدى، وفي حالة اتخاذ شركة التأمين لاستراتيجية التي تعتمد على الأصول طويلة الأجل قد يؤدي إلى ارتفاع التقلبات في الأموال الخاصة، وهو الأمر الذي قد يؤثر على إدارة الأصول وعلى الاستثمار ككل.

4.2- أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الثالث (CMA):

سيتم من خلال هذا المعيار إجراء تعديل على معدل الخصم المستخدم لتقييم الخصوم التي يمكن التنبؤ بها مع الأخذ بعين الاعتبار عدة اعتبارات سنتناولها بالتفصيل من خلال المحاور القادمة.

1.4.2- إجراءات العمل وفق المعيار الثالث:

من خلال هذا المعيار سيتم إجراء تعديل على معدل الخصم المستخدم لتقييم الخصوم التي يمكن التنبؤ بها والذي يعكس القيمة السوقية للخصوم، وهذا يتم إلى جانب المعدل الخالي من المخاطر. يستند هذا المعيار على مدى القدرة على ربط العلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية لمحظة الخصوم مع التدفقات النقدية المستقبلية للمحظة الأصول.

2.4.2- وضعية ملاءة شركات التأمين:

بعد تطبيق التدابير المتعلقة بالمعيار الثالث من الدراسة، تبين عدم وجود تأثير كبير على شركات التأمين على الأضرار؛ حيث من المتوقع أن ينمو فائض (SCR) بنسبة تقدر بـ: 6 %، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار احتمال التخلف عن السداد لضمان أنّ أي آثار على المخصصات التقنية يتم تداركها من خلال أخذها بعين الاعتبار في الحسابات المتعلقة بها

3.4.2- حماية المؤمن لهم:

من خلال تطبيق المعيار الثالث من الدراسة تبين أنّ الانخفاض في المخصصات التقنية يؤثر بشكل سلبي على حماية المؤمن لهم.

4.4.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

بالاستناد إلى هذا المعيار ظهرت هناك مخاوف حول وجود تعقيدات في العملية الرقابية ناتجة عن صعوبة تقدير تعهدات التأمين، إلّا أنّ هذا الأمر يمكن تداركه من قبل الدول التي تملك خبرة أكبر في هذا المجال، كما يمكن أن يكون لهذا الأمر تأثير كبير على وضعية الملاءة لشركات التأمين، وربما يؤدي إلى الإخلال بالشروط المتعلقة بـ (SCR) و (MCR).

5.4.2 - إدارة المخاطر:

اتخاذ شركات التأمين لبعض الإجراءات للحد من التقلبات في ميزانياتها وكذلك رأس المال الموجه للحد من " التقلبات الاصطناعية " من شأنه أن يفقد منتجات التأمين قدرتها على المنافسة، مع تحقيق مزايا ضئيلة للعملاء، كما أنّ منتجات التأمين طويلة الأجل ستصبح أكثر تكلفة بالنسبة للعملاء .

6.4.2 - الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

تقييد شركات التأمين بالاستثمار في فئات معينة من الأصول قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر التركيز، كما تبين أنّ المواءمة بين التدفقات النقدية لأصول والخصوم فعال جدا للتخفيف من انتشار مخاطر أسعار الفائدة، ممّا ينعكس بدوره في زيادة استقرار وضعيّة الملاءة لشركات التأمين والاستقرار المالي لسوق التأمين ككل.

7.4.2 - استثمار شركات التأمين:

من خلال تطبيق المعيار الثالث من الدراسة يتوقع أن تتجه شركات التأمين إلى الاستثمار في الأصول ذات العائد الثابت مقارنة مع الاستثمارات ذات العائد المتغير كالرهون العقارية، الأسهم وغيرها. كما أنّ عددا كبيرا من الأصول التي يتم استخدامها حاليا والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات فعّالة لإدارة المخاطر غير مناسبة، فالهدف الأساسي لا يكمن في ثبات التدفقات النقدية لأصول بقدر الدرجة التي يمكن للتدفقات النقدية لأصول أن تولد التدفقات النقدية للخصوم.

5.2 - أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الرابع (EMA):

يتعلق هذا المعيار بحالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالتزامات التأمين في المستقبل.

1.5.2 - إجراءات العمل وفق المعيار الرابع:

يختلف المعيار الرابع من الدراسة (EMA) عن المعيار الثالث (CMA)، في كون أنّ هذا المعيار يعمل على فهم حالة عدم القدرة على التنبؤ بالتزامات شركات التأمين في المستقبل، ممّا قد يؤدي إلى البيع الاضطراري لبعض الأصول للوفاء بالتزاماتها التي لا يمكن التنبؤ بها، وذلك عن طريق صيغة محددة تقوم على تقدير

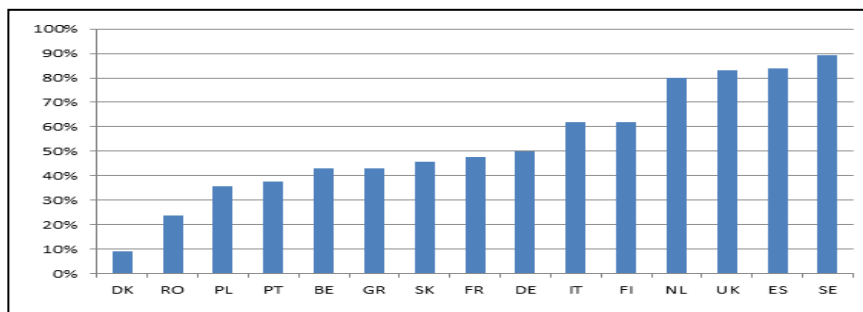
التكاليف في ظل اختبارات التحمل للسيناريوهات المحتملة (Scenarios Stress). لضمان أن شركات التأمين لن تتكبد أي خسائر نتيجة للبيع الاضطراري لبعض الأصول باحتمال يقدر بـ: 99.5 %، تم وضع الصيغة التالية لتقييم هذا الأثر: (13)

$$\left[\frac{\text{العجز في التدفقات النقدية المخصصة}}{\text{التقدير الأمثل (BE)}} \right] \max = 0.1 \text{ نسبة (EMA) المطبقة}$$

يتم احتساب هذه النسبة على أساس نسبة الأصول المعرضة لتحمل خسائر نتيجة لتعرضها للبيع الاضطراري. هذا العجز في التدفقات النقدية ناجم عن حدوث مخاطر الوفيات، مخاطر الاكتتاب، مخاطر الإصابة بالأمراض، العجز أو مخاطر الحياة للكوارث، عندما لا توجد هناك أصول معرضة لتحمل خسائر نتيجة لتعرضها للبيع الاضطراري فإن النسبة ستكون 100 %.

فيما يخص نسبة (EMA) المطبقة، يتبين أن الدانمارك حققت أقل نسبة والتي لم تتجاوز 10 %، أي أن شركات التأمين معرضة لتكبد خسائر جسيمة نتيجة للبيع الاضطراري لأصولها، فيما حققت السويد أعلى نسبة (90 %)، مما يعني أن شركات التأمين غير معرضة لتحمل خسائر نتيجة للبيع الاضطراري لأصولها بنسبة تقارب 90 %، فيما حققت كل من إسبانيا، المملكة المتحدة وهولندا نسبة مقاربة تراوحت ما بين 80 % و 90 %، كما يوضحه الشكل رقم (06).

الشكل رقم (06): نسبة (EMA) المطبقة على شركات التأمين لدول الاتحاد الأوروبي.



Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 99.

2.5.2- وضعية ملء شركات التأمين:

حسب هذا المعيار فقد حققت بولونيا أعلى نسبة (SCR)، والتي تجاوزت 350 %، فيما حققت ألمانيا مستويات متدنية جدا وصلت إلى - 20 %، وبالنسبة للحد الأدنى لرأس المال فقد حققت بولونيا أعلى نسبة (MCR) تجاوزت 1200 %، فيما حققت ألمانيا مستويات متدنية جدا وصلت إلى - 10 %.

3.5.2- حماية المؤمن لهم:

من خلال تطبيق المعيار الرابع من الدراسة تبين أن هناك آثار سلبية على المؤمن لهم في حالة عدم القدرة على توفير الخصوم اللازمة لمواجهة التزامات المؤمن لهم، دون القيام بعملية البيع الاضطراري للأصول.

4.5.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

بالاستناد إلى المعيار الرابع من الدراسة تبين أن كفاءة وفعالية الرقابة والإشراف في شركة التأمين لا تستند فقط على محافظ الأصول، ولكن من خلال تطبيق النسب والصيغ القياسية عليها، فلا يمكن تفسير أو شرح الفروق في هياكل المخاطر بين شركتين بالشكل الصحيح إلا عن طريق الأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين التدفقات النقدية لأصول والتدفقات النقدية للخصوم عن طريق اختبارات التحمل.

5.5.2- إدارة المخاطر:

بالاستناد إلى المعيار الرابع من الدراسة تبين أن إدارة المخاطر قد تتأثر في حالة تقديم معطيات كاذبة حول جودة الائتمان وسيولة الأصول، فقد يتم تطبيق تدابير قد تؤدي إلى زيادة في الرغبة في المخاطرة في بعض المشاريع التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة كاستثمار في الصكوك ذات الهوامش المرتفعة.

6.5.2- الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

بالاستناد إلى المعيار الثالث من الدراسة يتبين أن هناك تأثير محدود على الاستقرار المالي بالنظر للمعايير المفروضة على الأصول.

6.2- أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار الخامس (TM):

يشتمل هذا المعيار على التدابير التي يتم من خلالها توفير الانتقال السلس من توجيهات الملاءة 1 نحو تطبيق توجيهات الملاءة 2، لمعرفة مدى جاهزية شركات التأمين لتطبيقها.

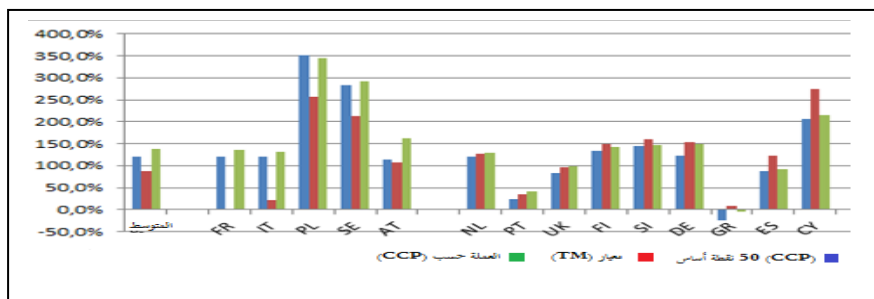
1.6.2- إجراءات العمل وفق المعيار الخامس:

تتمثل في مجموع التدابير التي يتم من خلالها معرفة مدى جاهزية شركات التأمين لتطبيق توجيهات الملاءة 2 والانتقال من توجيهات الملاءة 1 نحو تطبيق توجيهات الملاءة 2، يكمن الهدف منها لتقييم مرحلة الانتقال التدريجي على مدى فترة زمنية تقدر بـ: 7 سنوات.

2.6.2- وضعية ملاءة شركات التأمين:

تبين أنّ لهذه التوجيهات آثاراً على (SCR)، وأنّ هناك تحسن في وضعية الملاءة خلال عام 2011 في المتوسط لعدد من دول الاتحاد الأوروبي كإسبانيا، قبرص، بلغاريا، وفنلندا، كما أنّ التأثير الإيجابي أعلى بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، كما هو موضح في الشكل رقم (07).

الشكل رقم (07): نسب (SCR) عبر مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي.



Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 85.

3.6.2- حماية المؤمن لهم:

إنّ لهذه التوجيهات آثار إيجابية على حماية المؤمن لهم، تتيح لشركات التأمين الآليات اللازمة لسد الفجوة في تقييم الخصوم دون التأثير على بعض المزايا الممنوحة للمؤمن لهم، ففي معظم الحالات سد هذه فجوة في تقييم الخصوم يكون على حساب المؤمن لهم، ممّا يستلزم عملية المراجعة والرقابية السليمة على الشركات التي تلتزم بتوجيهات الملاءة 2.

4.6.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

إنّ لهذه التوجيهات آثاراً إيجابية على فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين من خلال الإجراءات التوجيهية ضمن الركيزة الأولى، وهناك اختلاف ملحوظ بين الإجراءات المطبقة ضمن توجيهات الملاءة 1 و توجيهات الملاءة 2؛ حيث تعد الآليات المتضمنة في توجيهات الملاءة 1 غير فعّالة بسبب تصميمها الغير مناسب، بينما تتطوي توجيهات الملاءة 2 على الآليات والأدوات المناسبة والمباشرة للتغطية، وتطبق بشكل أوسع في أسواق الاتحاد الأوروبي.

إنّ هذه المرحلة الانتقالية يمكن أن تؤثر على تقييم المخصصات الفنية لنفس المنتجات في نفس الشركة فيما إذا كان المنتج ينتمي إلى قائمة الأعمال القديمة أو الأعمال الجديدة، فقد لوحظ عدم تطابق في التقييم أدى إلى تقلبات في الميزانية العامة لشركات التأمين وهو خطر غير مرغوب فيه ويؤثر على الملاءة على المدى الطويل، ممّا يُصعّب من عملية التوقع، الإدارة والتخطيط.

5.6.2- إدارة المخاطر:

قد لا تكون هناك الدوافع الكافية للإدارة الجيدة للمخاطر خصوصاً في السنوات الأولى، لأنّ بعض التدابير تعقد من استراتيجيات التحوط لدى شركات التأمين، وقد يؤدي هذا إلى وضع غير مستقر للملاءة المالية ولصعوبات في إدارة مخاطر.

6.6.2- الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

فيما يتعلق بتأثير التوجيهات على الاستقرار المالي، تبين أنّ أسواق التأمين الأوروبية ستتأثر بشدة جراء تطبيق توجيهات الملاءة 2، أين ستشهد بعض الدول تدنياً

بسيطا في أسواقها، إلا أنّ لهذه التوجيهات تأثيرا إيجابيا على استقرار قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي ككل، هذا من ناحية، من ناحية أخرى تعتبر هذه التوجيهات ذات طابع هيكلي، مما يتطلب إعادة هيكلة قطاعات السوق، كي لا يكون هناك تأثير على استقرار قطاع التأمين في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فمن المهم البحث على التوازن الصحيح من حيث المدة وشروط تطبيق هذه التوجيهات.

7.6.2 - استثمار شركات التأمين:

من خلال تطبيق المعيار الخامس من الدراسة يتبين أنّه لا توجد حوافز خاصة أو مثبطات للاستثمار في الأصول طويلة الأجل من أي نوع، ومع ذلك، يبقى هناك مشكل يتعلق بعدم التطابق بين الأصول والخصوم، وبالتالي ضرورة إعطاء المزيد من الوقت للتنفيذ الكامل لهذه التوجيهات لسد هذه الفجوة.

7.2 - أثر تطبيق توجيهات الملاءة 2 حسب المعيار السادس (المعايير مجتمعة):

سيتم العمل من خلال هذا المعيار على فهم مدى تأثير تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي باستخدام المعايير محل الدراسة مجتمعة ككل.

1.7.2 - إجراءات العمل وفق المعيار السادس:

يقوم هذا المعيار على اختبار الإجراءات والتدابير مجتمعة، لمعرفة الآثار المترتبة عن تطبيق توجيهات الملاءة 2 على شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي، والتي تضم العناصر المختلفة عن المدى القصير والمتوسط، والطويل.

2.7.2 - وضعية ملاءة شركات تأمين:

تمّ دراسة وضعية ملاءة شركات التأمين باستخدام جميع المعايير ضمن جميع السيناريوهات المحتملة محل الدراسة في دول الاتحاد الأوروبي. كانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- في بعض دول الاتحاد الأوروبي أظهر تطبيق المعيار (EMA) أنّ لديها أعلى نسبة (SCR)، ويتعلق هنا الأمر بكل من: بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، لتوانيا، بولونيا، سلوفينيا.

- من خلال المقارنة بين السيناريو القاعدي عبر التواريخ المرجعية يتبين أنَّ الركيزة الأولى من توجيهات الملاءة 2 أكثر حساسية لتقلبات السوق المالية.

3.7.2- حماية المؤمن لهم:

من خلال تطبيق المعيار السادس من الدراسة تبين أنَّ لهذه التوجيهات آثار جد إيجابية لحماية المؤمن لهم؛ من خلال تحقيق التوازن المالي وتوفير المزيد من الاستقرار في الميزانية العامة الاقتصادية لشركات التأمين ولسوق التأمين الأوروبي ككل، وذلك من خلال توفير التدابير التنظيمية المناسبة للتعامل مع الأوضاع المستقبلية، وتوفير ضمانات إضافية، ويتعزز ذلك من خلال متطلبات الإفصاح والشفافية حول الوضع المالي والتدابير الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر وعملية المراجعة الرقابية (متطلبات الركيزة الثانية).

4.7.2- فعالية وكفاءة الرقابة في شركة التأمين:

من خلال تطبيق المعيار السادس من الدراسة ظهرت هناك مخاوف تتعلق بعملية الرقابة، بالنظر إلى التعقيدات في بعض الأحيان المصاحبة لهذه العملية، خاصة في حالة المقارنة من قبل المشرفين لوضعية الملاءة لشركات التأمين عبر سوق معينة، والتي يمكن تجاوزها من خلال ضمان الشفافية الكاملة حول الأمور التي قد تؤثر على الميزانية العامة الاقتصادية ووضعية الملاءة لشركة التأمين. كما أنَّ عملية الرقابة تتطلب إمكانيات كبيرة من قبل شركات التأمين خاصة عند البدايات الأولى لتطبيق هذه التوجيهات.

5.7.2- إدارة المخاطر:

من خلال تطبيق المعيار السادس من الدراسة، ظهرت هناك مخاوف تتعلق بإمكانية حدوث انحرافات قد تنشأ بين الركيزة الأولى وإدارة المخاطر لشركات التأمين، ويتعلق الأمر هنا بعملية تغطية المخاطر، (ORSA) والنماذج الداخلية.

6.7.2- الاستقرار المالي والوقاية من المخاطر النظامية:

من خلال تطبيق المعيار السادس من الدراسة أثبتت العديد من المخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي وأبرزها سوء التقدير للمخصصات التقنية، وهو الأمر الذي قد يؤثر على استقرار شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي.

7.7.2 - استثمار شركات التأمين:

من خلال تطبيق المعيار السادس من الدراسة تبين أنّ هذه التوجيهات تشجع على الاستثمارات طويلة الأجل.

خاتمة:

قمنا في هذه الدراسة بالتطرق إلى الدراسة السابعة للأثر الكمي الصادرة عن لجنة (CEIOPS)، والتي ومن أجل تحقيق أهدافها تمّ استخدام مجموعة من المعايير المحددة واختبارها في تركيبات مختلفة؛ بشكل عام من خلال هذه الدراسة تبين أنّ هيكل الملاءة 2 تمّ تصميمه بالشكل الذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه شركات التأمين، كما تعمل توجيهات الملاءة 2 على تقديم صورة أكثر دقة حول التزامات شركات التأمين الحالية والمستقبلية من الاعتماد على التقييم على أساس السوق لأصول والخصوم على حد سواء، وتسعير الضمانات المتضمنة في عقود التأمين على نحو كاف.

تعمل توجيهات الملاءة 2 على توفير المدخلات الرئيسية والمناسبة لإدارة المخاطر لشركات التأمين، ممّا يحقق استقراراً أكبر في الأداء المالي لشركات التأمين ويعزز القوة المالية والمرونة لصناعة التأمين الأوروبية، وهو الأمر الذي يسهم بدوره في حماية المؤمن لهم ويعزز المنافسة في السوق. يمكن تلخيص أهم النتائج المترتبة عن الدراسة حسب المعايير المستخدمة فيما يلي:

• بالنسبة للمعيار الأول (CCP):

حسب هذا المعيار، ظهرت هناك حاجة أكبر لمتطلبات رأس المال لشركات التأمين في عدد من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، تجلّى ذلك من خلال نسب الملاءة المنخفضة في بعض دول الاتحاد الأوروبي.

• بالنسبة للمعيار الثاني (EXTRAPOLATION):

حسب هذا المعيار، تبيّن أنّه على المدى القصير يظهر هناك استقرار أكبر للمخصصات التقنية مقارنة بالمدى الطويل، وخصوصاً في فترة التقلبات العالية للسوق الذي يؤثر على الأموال الخاصة، ما يؤثر بدوره على نسب الملاءة لشركات التأمين.

• بالنسبة للمعيار الثالث (CMA):

حسب هذا المعيار، تبيّن أنّ توجيهات الملاءة 2 تنطوي على أنشطة معقدة نسبياً ناتجة عن صعوبة تقدير تعهدات التأمين، ممّا يتطلب عملية رقابة مكثفة عليها.

• بالنسبة للمعيار الرابع (EMA):

حسب هذا المعيار، أثّرت هناك مخاوف تتعلق بتوفير آليات مبالغ فيها لإدارة المخاطر، لا سيما من حيث الجودة الائتمانية للموجودات وإدارة مخاطر السيولة، إنّ استخدام الأساليب العالية التعقيد يتطلب عملية مراجعة رقابية واسعة النطاق، كما أنّها غير قابلة للتنفيذ من قبل كل شركات التأمين، كما أنّها تخلق وضع تنافسي غير موات لشركات التأمين الصغيرة والمتوسطة الحجم، لأنّها قد لا تكون قادرة على تطبيق الإصلاحات المناسبة بسبب تعقّدها.

• بالنسبة للمعيار الخامس (TM):

حسب هذا المعيار، تبيّن أنّه من أجل توفير عملية الانتقال السلس نحو تطبيق توجيهات الملاءة 2 بما يحقق الحماية للمؤمن لهم، يجب تحقيق أقصى درجات الشفافية وتعزيز عملية الرقابة على طول فترة التطبيق. فالتحدي الرئيس من تطبيق توجيهات الملاءة 2 يكمن في تقييم ورصد الاستقرار المالي لصناعة التأمين في الاتحاد الأوروبي من جهة، مع تعزيز خصائص هذه التوجيهات الجديدة المنظمة لشركات التأمين من جهة أخرى.

• بالنسبة للمعيار السادس (المعايير مجتمعة):

حسب هذا المعيار، تبيّن أنّه لهذه التوجيهات آثار جد إيجابية لحماية المؤمن لهم؛ من خلال تحقيق التوازن المالي وتوفير المزيد من الاستقرار في الميزانية العامة الاقتصادية لشركات التأمين ولسوق التأمين الأوروبي ككل، وذلك من خلال توفير التدابير التنظيمية المناسبة للتعامل مع الأوضاع المستقبلية، وتوفير ضمانات إضافية،

ويتعزز ذلك من خلال متطلبات الإفصاح والشفافية حول الوضع المالي والتدابير الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر وعملية المراجعة الرقابية (متطلبات الركيزة الثانية).

على ضوء النتائج المتوصل إليها من الدراسة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

• بالنسبة للفرضية الأولى:

يمكن القول أنّ الفرضية الأولى صحيحة ومؤكدة، باعتبار أنّ توجيهات الملاءة 2 تعمل على تقديم صورة أكثر دقة حول التزامات شركات التأمين مما يحقق استقراراً أكبر للأداء المالي لها ويعزز القوة المالية والمرونة والتكامل لصناعة التأمين الأوروبية مما يسهم بدوره في حماية حملة وثائق التأمين.

• بالنسبة للفرضية الثانية:

يمكن القول أنّ الفرضية الأولى صحيحة ومؤكدة؛ حيث تُعدّ النماذج الداخلية أداة من أدوات إدارة المخاطر في الشركة، ووسيلة من الوسائل الهامة التي تستخدمها الشركة لحساب متطلبات الملاءة للشركة.

الملحق رقم (01): الأثر على وضعية الملاءة (SCR).

الأثر على نسبة الملاءة (SCR) (%)	الحالة 1	الحالة 2	الحالة 3
تناقص التدفق النقدي			
أ) فترة 8 سنوات	0 %	0 %	1 %
أ) فترة 11 سنة	0 %	0 %	1 %
أ) فترة 16 سنة	- 3 %	- 1 %	4 %
تزايد ثمّ تناقص التدفق النقدي			
ب) فترة 8 سنوات	- 3 %	- 1 %	5 %

ب(2) فترة 13 سنة	10% -	4% -	10%
ب(3) فترة 20 سنة	14% -	6% -	16%

Source: European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), **Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment**, Germany, 14 June 2013, p: 69

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) (QIS): Quantative Impact Study.

(2) CCP(Counter Cyclical Premium)، يعبر عنه كذلك ب: (risk-free interest rate.)

(3) تسمى ب: ((BPS) Basis Point)، العلاقة بين التغيرات المئوية ونقطة أساس يمكن تلخيصها على النحو التالي: التغير ب: 1% = 100 نقطة أساس، و 0.01% = 1 نقطة أساس، لذلك يقال مثلاً إنَّ السندات التي يزيد العائد منها من 5% إلى 5.5% بزيادة بمقدار 50 نقطة أساس، أو أسعار الفائدة التي ارتفعت 1%، يقال قد زادت بمقدار 100 نقطة أساس.

(4) (Ultimate Forward Rate (UFR))، اكتسب هذا المعدل أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة واعتبر كجزء من تصميم الملاعة 2، يستخدم في عملية الاستشراف حتى لما بعد 50 عاماً. وقد اقترح تطبيقه لمدة تتراوح لما بين (20 إلى 30 عاماً).

(5) (CMA): Classic Matching Adjustment.

(6) (EMA): Extended Matching Adjustment

(7) (TM): Transitional Measures

(8) (SCR): رأس المال الملاعة المطلوب (SCR) هو: "الحد الأدنى من الموارد التي يجب أن يحتفظ بها المؤمن ليكون ذا ملاعة جيدة، وهذا بالنظر إلى مستوى وطبيعة الاستثمارات والالتزامات (قيمتها السوقية) والخصائص الخاصة بكل منهما، وهو يعبر عن أعظم خسارة احتمالية يمكن أن تسجل في حالة وقوع حدث غير متوقع يؤثر على الميزانية كما يجب أن يضمن هذا المبلغ أكبر قدر من الحماية لحاملي

وثائق التأمين". يعادل (SCR) نسبة 99.5 % من قيمة (VAR) مع احتمال حدوث إفلاس يقدر بـ: 0.5 % خلال السنة.

(9) (MCR): يُعبر (MCR) عن المستوى الأدنى من رأس المال الذي لا يجوز النزول عنه، وفي حالة حدوث ذلك يستلزم تدخل الهيئات الرقابية لذلك

(10) لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط:

- <https://eiopa.europa.eu/publications/qis>.

(11). لمزيد من المعلومات اطلع على الرابطين:

https://eiopa.europa.eu/Publications/QIS/EIOPA_LTGA_Appendix_2._CCP_Activation_14_June_2013.pdf.

https://eiopa.europa.eu/Publications/QIS/EIOPA_LTGA_Appendix_1._CCP_Calibration_14_June_2013.pdf.

(12) معدل (UFR): 4.2 %، تمّ وضعه بشكل جزافي على أساس أنه مجموع معدل

تضخم متوقع مساو لـ: 2 % وسعر الفائدة الحقيقي المتوقع يساوي: 2.2 %، هذا المعدل بالنسبة لعملة اليورو.

(13) European Insurance and Occupational Pensions Authority (EIOPA), Technical Findings on the Long-Term Guarantees Assessment, Germany, 14 June 2013, p: 93.